

## استثمار العوائد النفطية في تفعيل التنمية المستدامة

أ.د. حاكم محسن محمد

جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد

العراق - كربلاء ص.ب ( ١١٠٥ ).

[Hakim-1965@yahoo.com](mailto:Hakim-1965@yahoo.com)

Dr . Hakim- Mohson – Mohammed

---

يهدف هذا البحث الى بيان اهمية العوائد النفطية في دول مختارة هي ( العراق - السعودية - عمان ) وهي دول نفطية ومدى امكانية استثمار هذه العوائد في بناء قاعدة اقتصادية ( صناعية - زراعية - سياحية ) تنعكس باثار ايجابية على الاجيال الحالية والاجيال القادمة وذلك لكونها صاحبة حق مشروع في هذه الثروة لهذا ينبغي ان تحسن ادارتها واستثمارها ، وقد تناول البحث التعرض الى اهم قطاع في هذه الدول وهو القطاع الصناعي وتبين انه ليس بالمستوى المطلوب قياساً للعوائد النفطية السنوية لهذه البلدان ، اما بالنسبة للعراق فقد انعكست اثار الحصار الاقتصادي على هذا البلد بشكل سلبي فخلال السنوات من عام ١٩٩١-٢٠٠٣ كان هناك توقف في الصناعات لعدم وجود استيراد او تصدير بسبب الحصار وبالتالي لا وجود لعوائد نفطية بالمستوى المطلوب عدا ما سمحت به الامم المتحدة ضمن برنامج اتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء وانتهت الولايات المتحدة وبريطانيا الحصار باحتلال العراق باساطيلها الجوية الهائلة تحت ذرائع واكاذيب لا تمت الى الواقع بصلة وباحتلالها للعراق قضت على معالم الصناعة ودمرت كل شيء ، ويبقى الانسان العراقي يتأمل لعل الامور قد تتحسن ويتم استثمار العوائد النفطية بشكل عقلائي في غياب المحتل وبادارة وطنية .

## Investing oil income in activating permanent development

This paper aims at pointing out the importance of oil income in selected oil-producing countries (Iraq, Saudi Arabia and Oman) and the extent of using oil income in establishing an economical base (industrial, agricultural or for tourism). This process positively affects current and coming generations since they have the right to possess such properties so it needs to be run and invested properly. Also the paper tackles the industrial sector in the above-mentioned countries as one of the most important sectors. However, the industrial sector has been proved to be of less level than the required; in comparison to the oil income of these countries. As far as Iraq is concerned, U.N. sanctions have negatively affected the industrial sector since there was no imports or exports except what is allowed according to the memorandum of understanding for food for oil. This situation ends with the occupation of Iraq by U.K. and U.S.A., which leads to demolishing the industrial sector. Finally, the Iraqis look forward that the situation will get better.

### المقدمة

يعد رأس المال من عناصر الإنتاج الأساسية التي تتسم بالندرة في معظم الدول النامية، إذ إن الموارد في هذه الدول، أما قليلة أساساً أو أنها لم تستغل بشكل عقلاني ورشيد وقد يكون سبب ذلك عدم توفر الإدارات الكفوءة القادرة على إدارة استثمار هذه الموارد ومرد ذلك خضوعها للسيطرة الاستعمارية بأشكالها المختلفة لمدة طويلة من الزمن. حيث جعلتها الدول الاستعمارية مراكزاً للتزود بالمواد الأولية وأسواقاً لتصريف منتوجاتها وبسبب ذلك غلب على شعوب هذه الدول التخلف في ميادين مختلفة، وبعد انبعاث حركات التحرر الوطنية وتمكنها من إحراز التحرر من السيطرة الاستعمارية والحصول على الاستقلال، وجدت حكومات في الدول المتحررة، لبعضها علاقات وارتباطات بالإدارات الاستعمارية أصبحت عائقاً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تدار مواردها بإيماءات من الدول المرتبطة بها، وكان النفط أحد الموارد الاقتصادية التي حظيت باهتمام الإدارات الاستعمارية وكان سبباً أساسياً في استثمارها لبدان يعد النفط المورد الأساسي فيها. ورغم مرور مدة طويلة على قيام هذه الحكومات واستثمارها لمواردها النفطية إلا أن المؤشرات تشير إلى عدم تمكنها من الاستفادة من هذه الثروة النفطية بشكل فعال بالمفهوم الاقتصادي، فاستثمار النفط والحصول على الموارد وانفاقها دون تخطيط وترشيد لا يعني الانتفاع من هذه الثروة، والدول المنتجة للنفط تختلف من حيث نظمها السياسية والاقتصادية، ولكنها جميعاً مطالبة من شعوبها أن تستثمر هذه الثروة النفطية في مجالات استثمارية نافعة، ويقصد بالنافعة أن يكون هناك تحسن في مختلف النشاطات الاقتصادية تتعكس آثاره بشكل إيجابي على شعوب هذه الدول. لا سيما إذا استثمرت هذه الثروة في بناء قاعدة اقتصادية قوية تضمن لهذه الشعوب مستقبلها الذي يعرضها عن مادة ستكون في يوم من الأيام ناضبة. وقد جاء هذا البحث كمحاولة لاستعراض العوائد النفطية في بعض الدول العربية الأعضاء في منظمتي أوبك وأوابك وإمكانية استثمار هذه العوائد في تحقيق تنمية مستدامة في المجالات الاقتصادية المختلفة مستفيدة مما

لديها من موارد اقتصادية إضافية غير النفط، كالأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية أو استثمار المعادن المتوفرة، إضافة إلى الاستثمار السياحي، وخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

### أولاً: - منهجية البحث

أ- **مشكلة البحث:** - تتلخص مشكلة البحث في أن الدول المنتجة للنفط والتي تشكل الإيرادات النفطية فيها نسبة عالية من الإيرادات الإجمالية، لا تستثمر هذه الإيرادات في بناء قاعدة اقتصادية، صناعية متطورة. تستفيد منها الأجيال الحالية وتضمن بها مستقبل الأجيال القادمة، حيث يتم إيداع قسم من الثروة في المصارف الأجنبية والقسم الآخر يوجه باتجاهات لا تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- **هدف البحث:** - يهدف البحث إلى دراسة واقع التنمية في الدول عينة البحث ومعرفة مقدار الثروة النفطية فيها وتقديم المقترحات الرشيدة لتوجيه الثروة النفطية باتجاهات تخدم مجالات التنمية بشكلها المختلفة.

ج- **فرضية البحث:** - يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها :

(توجيه العوائد النفطية للاستثمار في بناء قاعدة اقتصادية - صناعية - زراعية - سياحية متطورة، يعوض الأجيال الحالية والأجيال القادمة لشعوب هذه الدول عن مادة قد تكون في يوم من الأيام مادة ناضبة، ويعتمد هذا على القرار السياسي الذي تتخذه حكومات هذه الدول.

د- **عينة البحث:** - تشمل عينة البحث ثلاث دول عربية اثنان منهما عضوان في منظمة أوبك وأوبك وواحدة لا تنتمي إلى أي من هذه المنظمات وهذه الدول هي (العراق، السعودية، عمان) وأسباب الاختيار كانت لوجود ثروات نفطية كبيرة فيها ولمساحاتها الواسعة بالنسبة للعراق والسعودية، أما عمان فلكونها دولة خارج منظمة أوبك وتتميز بالاستقرار السياسي وفيها إمكانيات تفوق نظيراتها من الدول الخليجية الأخرى.

### ثانياً: - التنمية المستدامة

#### أ- مفهوم التنمية المستدامة

التنمية بمفهومها العام، تشير إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية من حالة معينة إلى أخرى أفضل منها ولذلك يفضل بعض المفكرين استخدام مصطلح التطور بدلاً من التنمية كترجمة لمصطلح (Development) الإنكليزي (عزيز، ١٩٧٤) وانسجاماً مع المصطلح المتداول والشائع سيستخدم مصطلح التنمية رغم انسجام المعنى مع ما أشار إليه بعض المفكرين، والتنمية والتحسين الذي يحصل في قطاعات الدول المختلفة التي تنشأ في خططها الاقتصادية تحقيق مستوى معين من النمو حصل في قطاعات دون أخرى ولفترة معينة في حين كان يفترض أن يستمر هذا النمو في كل المراحل والفترة الزمنية وأن يكون هذا النمو شاملاً، وإعطاء مفهوم التنمية المستدامة معناها الشامل كان يفترض أن تسمى التنمية الشاملة المستدامة، أي أن التنمية لا تقتصر على قطاع دون آخر كحصول نمو في القطاع الصناعي في حين يبقى القطاع الزراعي دون تحسن أو حصول نمو في قطاع النقل والتخزين أو قطاع السياحة مع بقاء القطاعات الأخرى دون تغيير، كحصول تحسن في مستوى دخل الفرد يفترض أن يصاحبه تحسن في مستوى الخدمات التي تقدم إلى السكان، كالخدمات التعليمية أو الصحية أو خدمات الماء والكهرباء... الخ، وبذلك يتحقق ما يسمى بالتنمية الشاملة إلى جانب هذه الشمولية يجب الاستمرار في حالة التنمية دون قطع، إلا إذا كانت هناك عوامل مؤثرة وخارجة عن إرادة السلطة الحكومية، ففي هذه الحالة، يتعاون

الشعب مع الحكومة لتجاوز هذه العقبات، فالعبيء أولاً على أبناء الوطن ويمكن لبعض الدول اذا استثمرت مواردها الاقتصادية بكفاءة وباستقلالية تامة تستطيع ان تحقق الاكتفاء الذاتي في بعض القطاعات كالزراعة مثلاً. فالاعتماد على الغير سواء في مساعدات مالية او غذائية لا يعني توفر الأمان والضمان، بل سيأتي اليوم الذي ستقطع فيه هذه المساعدات، وقد أثبتت قمة الأرض الثانية التي عقدت في جوهانسبرغ عاصمة جنوب أفريقيا للفترة من السادس والعشرين/آب ولغاية ٤/ايلول/٢٠٠٢، فرغم مرور عشر سنوات على قمة الأرض الأولى التي عقدت في ريودي جانيرو في البرازيل قبل عشر سنوات من تاريخ انعقاد القمة الثانية لم يحصل تحسن خلال هذه المدة على سبيل العون الإنمائي لدول العالم الثالث وقد سماها البعض (ريو - ١٠) وليس (ريو + ١٠) (الحكمة، ٢٠٠٢)، حيث يوجد عدم التزام من الدول التي تحضر القمة وتقدم الأفكار والمقترحات ولكنها ترفض التوقيع على أية اتفاقية او ميثاق ملزم لها، كالولايات المتحدة الامريكية، وكانت قمة الأرض الأولى قد ركزت على قضايا أساسية وشهدت حوارات ساخنة حولها ومن هذه القضايا التي تدخل ضمن ما يسمى بالتنمية المستدامة، الحد من الفقر والرعاية الصحية وتخفيض الديون الخارجية على الدول الفقيرة والحفاظ على بيئة سليمة، فان القمة الثانية ركزت عليها مع إبراز لما تولد عن العولمة من مشكلات، (الحكمة، ٢٠٠٢). وهذا يشير الى تراجع دون إحداث تغيير باتجاه التحسين في الدول النامية، ويكشف الجدول رقم (١) عن هذه الحقيقة، حيث يبين ان متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي للبلدان النامية (١٢٨٩) دولار وفي الدول الاقل نمواً بلغ (٣٣٧) دولار للفرد الواحد و (٢٢٧٣) دولار في الدول العربية، بينما بلغ (٢٢٦٣٢) دولار في دول منظمة التعاون الاقتصادي (او سيد) وبمقارنة نصيب الفرد في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان العربية مع نظيره في منظمة التعاون الاقتصادي، كانت نسبة متوسط نصيب الفرد هي ٥.٧%، ١.٥%، ١٠% على التوالي، في حين

#### جدول رقم (١)

الناتج القومي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد (\*)

المنطقة	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج القومي الإجمالي مليار دولار	متوسط نصيب الفرد (دولار)	نسبة متوسط نصيب الفرد الى نصيب قرينه في منطقة اوسيد %
جميع البلدان النامية	٤٥٧.٤	٥٨٩٨.٧	١٢٨٩	٥.٧%
الدول الاقل نمواً	٥٨١.٦	١٩٦.٢	٣٣٧	١.٥%
البلدان العربية	٢٥٨.٤	٦٦٤.٦	٢٢٧٢	١٠%
منظمة التعاون الاقتصادي	١١٠.٥	٢٥٠٠٠.٩	٢٢٦٣٢	١٠٠%
العالم	٥٨١٩.٨	٣٠٤٨٢٣.٥	٥٢٣٧	٢٣.١%

المصدر : التقرير الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠.

كانت نسبة متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم الى نظيره في منظمة (اوسيد) هي (٢٣.١%) و جدير بالإشارة ان المتوسط مؤشر غير دقيق لانه لا يعني ان الجميع متساوون في هذا المتوسط، الا ان الأرقام التي

يعرضها الجدول السابق توضح بشكل لا يقبل الجدل سيطرة دول منظمة التعاون الاقتصادي على (٨٢%) من الناتج القومي الإجمالي العالمي، رغم ان عدد سكانها يشكل نسبة (١٩%) من سكان العالم، بينما نصيب الدول النامية من الناتج القومي الإجمالي (١٩.٤%) رغم ان نسبة سكانها الى سكان العالم (٧٨%) وهذا دليل على ان الفجوة بين الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية تتسع ولم تعمل مؤتمرات قمة الأرض على تضيق هذه الفجوة.

#### ب- مؤشرات التنمية المستدامة

ان مؤشرات التنمية تتلخص في النقاط الآتية :-

- ١- تحسن مستوى دخل الفرد وبما يؤدي الى إنعاش المستوى المعاشي.
- ٢- تحسن في مستوى الخدمات التي تقدم الى السكان ومن مختلف القطاعات الصحية والتعليمية والماء الصالح للشرب والصرف الصحي والنقل وكل ما يتعلق بحياة الإنسان.
- ٣- النهوض بمستوى التعليم نوعاً وكماً في المدينة والريف وتمكين الإنسان من الحصول على خدمة التعليم ببسر وانتفاع عاليين.
- ٤- تهيئة فرص العمل للقادرين والراغبين فيه لتقليل البطالة والتخلص من المشاكل المرافقة لها.
- ٥- حق الضمان الاجتماعي والقضاء على الفقر باعتباره مشكلة تواجه الفرد وتشل قدراته وإمكاناته وتحد من إبداعاته .
- ٦- تأمين الطاقة الكهربائية لأكبر عدد من السكان.
- ٧- رعاية الطفولة وتوفير متطلباتها وتهيئة كل المستلزمات التي ترتفع بمستوى الرعاية الى افضل حالة، لان لهذه الطفولة حق على الاجيال التي سبقتها والتي قامت باستغلال الموارد الاقتصادية في البلد الذي تنتمي اليه (الحكمة، ٢٠٠٠).

وتأتي هذه المؤشرات من خلال بناء قاعدة اقتصادية قوية بما متوفر من موارد اقتصادية في الدولة من اجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة التي لها الحق في هذه الموارد ولذلك من الأولويات التي يجب ان تشملها التنمية المستدامة هي :- (نجم الدين، ١٩٨٣)

- ١- تنمية الإنتاج الغذائي والزراعي وتنويع هذا الإنتاج بما متوفر من قدرات وموارد اقتصادية.
- ٢- إعادة هيكلة الصناعة الوطنية وتوزيعها بشكل عادل من الناحية الجغرافية والسكانية داخل البلد الواحد.
- ٣- استخدام التكنولوجيا المتطورة مع تهيئة الأطر الفنية والإدارية القادرة على أدارتها وتشغيلها بما يؤدي الى الانتفاع منها.

#### ج- مقومات التنمية المستدامة

لدعم مسار التنمية المستدامة وتشجيع الخطوات الداعية لها والبرامج الهادفة لتحقيقها، لابد من توافر مجموعة من المقومات الأساسية لنجاح أي مشروع هادف على مستوى الدولة او المجموعات الإقليمية او الدولية، وحيث ان البحث ينصب على تناول مسألة التنمية المستدامة في مجموعة من الدول العربية، فان أهم المقومات الأساسية والمنسجمة مع طبيعة المجتمع العربي اهو ما يأتي :-

١- الأيمان بفكرة التنمية المستدامة من قبل الحكومات القائمة على رأس السلطة في الدولة وبلورة ذلك من الناحية العملية.

٢- القرار السياسي: ان القرارات السياسية الصادرة عن السلطات الحاكمة في أية دولة تعبر عن مصالح الفئات او الهيئات التي تحكمها وتبعاً للطبيعة التطبيقية لهذه السلطات تكون طبيعة القرارات السياسية الصادرة عنها، ويأتي القرار السياسي للحكومة بعد ايمانها بفكرة التنمية المستدامة، وحيث ان هذا النوع من التنمية ستكون له آثار إيجابية على الأجيال الحالية والأجيال القادمة لذا فان أي قرار سياسي يتخذ في هذا الاتجاه مقبول ويحظى بالدعم والتأييد من الشعب.

٣- توفر الموارد الاقتصادية: لتسهيل تنفيذ أي مشروع لابد ان يكون المال عنصر أساسي لتسهيل تنفيذه، إضافة الى الموارد الاخرى التي تشكل عناصر أساسية في العمليات الإنتاجية والتشغيلية، لما يقدمه المشروع من إنتاج او خدمات، وان هذه الموارد الاقتصادية متوفرة في بعض الدول العربية النفطية وان كانت متفاوتة بنسب توفرها من حيث الكمية والنوعية .

٤- دعم الجمهور للقرارات والتشريعات الهادفة والساعية لتحقيق برامج التنمية المستدامة وذلك من خلال تسهيل تنفيذ المشروعات المقترحة على سبيل التنمية المستدامة واعتماد الرقابة الشعبية كأساس في رقابة تنفيذ المشروعات.

### ثالثاً :- الموارد الاقتصادية

#### أ- الموارد النفطية

الجدول رقم (٢) يبين عوائد الصادرات النفطية لثلاث دول عربية، اثنان منها أعضاء في منظمتي أوبك واوبك والثالثة غير مرتبطة بأي من هاتين المنظمتين، وهذه العوائد للمدة من (١٩٩٥ - ٢٠٠١)، وكان أعلى متوسط إيرادات للسعودية حيث بلغ متوسط المدة (٦٠,٥٨٤) مليون دولار.

#### جدول رقم (٢)

#### عوائد الصادرات النفطية

متوسط المدة	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	السنة الدولة
٩,٨٦٢	١٩,٥٩٨	٨,٦٢٧	١٠,٤٠٠	١٥,٦٨٥	١٩,٧٧١	١٢,١٠٤	٦,٧٩٠	٤,٥٩٠	٦٨٠	٣٧٠	العراق
٦٠,٥٨٤	١١٠,٨٩٤	٨٢,٣٨١	٦٣,٩٠٠	٥٩,٨٦٨	٧٠,٩٦٠	٤٤,٩٣٤	٣١,٩٠٠	٤٨,٢٥	٥٠,٠٥٠	٤٢,٧٠٠	السعودية
٦,٨١٣	٩,١٠٥	٨,٠٨٠	٧,٩٦٩	٧,٦٩٧	٨,٨٠٠	٥,٦٨٥	٣,٨٦٠	٦,١٨٠	٦,٠٠٠	٤,٧٥٠	عمان

(مليون دولار)

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ .

وجاء العراق بالدرجة الثانية اذ بلغ المتوسط (٩,٨٦٢) مليون دولار رغم انخفاض هذا المتوسط قياساً بمتوسط المدة للسعودية وذلك لإمكاناته النفطية الكبيرة، الا ان الحصار الذي فرض على العراق منذ آب ١٩٩٠، أدى الى تدني الإنتاج النفطي وبالتالي الإيرادات النفطية، أذ ان الإنتاج النفطي في العراق كان في أدنى مستوياته لسنتي ١٩٩٥، ١٩٩٦ بسبب هذه الظروف، وبعد سنة ١٩٩٦ وحصول اتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء حصل تحسن في الإنتاج النفطي وبالتالي الصادرات والإيرادات النفطية خلال السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠١ ولولا الحصار لما كانت هذه الأرقام هي حقيقة الإنتاج والصادرات والإيرادات .

اما عمان فكان متوسط المدة فيها هو (٦,٨١٣) مليون دولار وبالنظر لتفاوت عدد السكان في هذه الدول التي يبينها الجدول رقم (٣) فان نصيب الفرد من العوائد النفطية كان متفاوتاً ايضاً، حيث بلغ نصيب الفرد من العوائد النفطية (٣٩٤,٢٦٥) دولار في العراق وذلك للأسباب التي أشير إليها والناجمة عن العقوبات الاقتصادية ، اما السعودية فكان نصيب الفرد فيها (١١٦٦,٠٢٥) دولار بزيادة مقدارها (١٠١,٤٧) دولار على نصيب الفرد في عمان وذلك لحجم العوائد النفطية الكبير كما موضح في الجدول (٢) اما عدد السكان فهو كما موضح في الجدول (٣) .

### جدول رقم (٣)

عدد السكان في العراق والسعودية وعمان

(ألف نسمة)

متوسط المدة	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	السنة الدولة
٢٢٨٦٠,٨٥٧	٢٧١٣٨	٢٦٣٤٠	٢٥٥٦٥	٢٤٨١٣	٢٤٠٨٦	٢٣٣٨٢	٢٣٣٨٢	٢٢٧٠٢	٢١١٢٥	٢٠٥٣٦	العراق
٢٠٣٢٣,٨	٢٢٥٢٩	٢١٩٨٣	٢١٤٩١	٢٠٩٧١	٢٠٤٧٤	١٩٨٩٥	١٩٤٠٢	١٨٩٦٢	١٩٣٤٥	١٨١٣٦	السعودية
٢١١٣,٢	٢٢٦٤	٢٣٣١	٢٥٣٨	٢٤٩٨	٢٤٠٢	٢٣٢٥	٢٢٨٧	٢٢٥٥	٢٢١٤	٢١٣١	عمان

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ .

لذا فانه من المؤكد ان يرتفع نصيب الفرد الواحد من هذه العوائد، وكذلك بالنسبة لنصيب الفرد في العراق سيكون نصيب الفرد من العوائد النفطية يفوق الأرقام الحالية في مرحلة ما بعد الحصار . وفي ظل حكومة وحدة وطنية توفر الامان وفي هذه الدول الثلاث احتياطات نفطية كبيرة يوضحها الجدول رقم (٥) حيث تعد السعودية أول دولة نفطية ذات احتياطي مرتفع بلغ (٢٦٢,٨٤) مليار برميل، يليها العراق الذي بلغ احتياطيه

### جدول رقم (٤)

نصيب الفرد الواحد من عوائد النفط/ دولار

متوسط المدة	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	السنة الدولة
٣٩٤,٢٦٥	٧٢٢,٢	٣٢٧,٥	٤٠٦,٨	٦٣٢,١	٨٢٠,٨٥	٥١٧,٧	٢٩٠,٤	٢٠٢,٢	٣٢,٢	١٨,٠٠	العراق
١١٦٦,٠٢ ٥	٤٩٢٢,٠	٣٧٤٧,٥	٢٩٧٣,٣	٢,٨٥٥	٣,٤٦٦	٢,٢٥٩	١,٦٤٤	٢,٥٤٥	٢,٥٨٧	٢,٠٧٩	السعودية
١٠٦٤,٥٥٥	٤٠,٢٢	٣٤٦٦	٣١٤٠	٣,١٦٦	٣,٦٦٤	٢,٤٤٥	٥٩٢	٢,٧٤١	٢,٧١٠	٢,٢٢٩	عمان

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على الجدولين (٢,٣)

النفطي (١١٥,٠) مليار في حين كانت عمان ذات احتياطي مقداره (٥.٩) مليار برميل، تشير هذه الأرقام الى وجود ثروة نفطية كبيرة هي ثروة الأجيال الحالية والأجيال القادمة التي تقع مسؤولية ضمان مستقبلها على الأجيال الحالية وان ذلك يتطلب التصرف الرشيد والعقلاني بهذه الثروات وبناء قاعدة اقتصادية متطورة تمكن الأجيال الحالية والأجيال القادمة من التمتع بهذه الثروة، ويتوقف ذلك على ما تقدمه وما تساهم به حكومات هذه الدول من بناء قاعدة اقتصادية مستدامة متطورة وتساير التطورات الجديدة.

جدول رقم (٥)

احتياطي النفط الخام

(مليون برميل)

٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	السنة الدولة
١١٥,٠	١١٥,٠	١١٥,٠	١١٥,٠	١١٢,٥	١١٢,٥	١١٢,٥	١١٢,٥	١١٢,٠	١١٢,٠	العراق
٢٦٢,٨٤	٢٦٢,٧٠	٢٦٢,٧٩	٢,٨٥٥	٢٦٢,٨	٢٦٢,٨	٢٦١,٥	٢٦١,٤	٢٦١,٤	٢٦١,٥	السعودية
٥,٨٠	٥,٨٠	٥,٨٥	٣,١٦٦	٥,٩	٥,٧	٥,٦	٥,٤	٥,٢	٥,٢	عمان

ب-الموارد الصناعية

تتضمن هذه الفقرة، الموارد الصناعية المتوفرة في الدول العربية الثلاث (العراق والسعودية وعمان)، اما المعادن المتوفرة في العراق فهي النفط والكبريت والفوسفات.. الخ، اما السعودية وعمان فيوجد فيها النفط والغاز الطبيعي فقط. واما ما يتعلق بالشركات الصناعية الموجودة في هذه الدول فهي كما مبين في الجداول (٦) و (٧) عن كل



من السعودية وعمان، حيث لم يستطيع الباحث الحصول على بيانات تتعلق بالعراق وذلك لعدم وجود هذه البيانات في نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية الصادرة عن منظمة (ESCWA) إضافة الى ان العراق تعرض الى الاحتلال وتدمير بنيته الاقتصادية ويظهر الجدول رقم (٦) عدد الشركات الصناعية في السعودية للمدة من ١٩٩٢ - ٢٠٠٠ بلغ عددها (٣١٢٩) شركة توزعت على صناعات مختلفة غذائية ومشروبات ومنسوجات وملابس وصناعة الخشب والورق والكيمياويات والبلاستيك وصناعات أخرى، كان نصيب المنتجات المعدنية والمكائن والمعدات (٨٨٣) شركة، بينما كان عددها (١٢٩) شركة في عمان، وبالمقارنة بين حجم السكان للدولتين والموارد النفطية، يتضح ان هذا التباين منطقي قياساً بإمكانيات كل منهما، كما تباينت القيمة المضافة لهذا القطاع في الدول الثلاث، فقد بلغت في العراق (١٠.١٢٧) مليون دولار سنة ١٩٩٩ ازدادت الى (١١.٧٥٧) مليون دولار سنة ٢٠٠٠ وانخفضت الى (١٠.٧٢٥) مليون دولار سنة ٢٠٠١ الا ان ادنى مستوى كان سنة ٢٠٠٣ بلغ ٢,٨٩٩ مليون دولار وتحسن بشكل اكبر سنة ٢٠٠٤ اذ بلغ ٣١,٩٧٠ مليون دولار وكانت مساهمته مرتفعة الى الناتج المحلي الاجمالي هذا التآرجح ناتج عن الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق حيث فرض عليه حصار شامل، وتبعاً لذلك تباينت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في العراق في السنوات الثلاث فكانت ١٢.٤% لسنة ١٩٩٩ ثم أصبحت ١٤% لسنة ٢٠٠٠ فيما انخفضت الى ١٣.٢% لسنة ٢٠٠١ ورغم ذلك فان نسبة المساهمة لهذه السنة تفوق نسبة المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي لان القيمة المضافة لسنة ٢٠٠١ تزيد عن سنة ١٩٩٩ بمقدار (٠.٥٩٨) مليون دولار. وارتفعت مساهمته الى (٩٤,٩%) سنة ٢٠٠٤ اما في السعودية فكانت القيمة المضافة للقطاع الصناعي (٥٦.٨٧٠) مليون دينار ازدادت الى (٨٨.٣٠٤) مليون دينار سنة ٢٠٠٠ وهي زيادة جيدة، في حين انخفضت الى (٨٣.١٠٧) مليون دينار ثم انخفضت الى (٨٢,٢٢٤) مليون دولار سنة ٢٠٠٢ وحصل تحسن واضح وذلك بارتفاع القيمة المضافة الى اعلى مستوى لها سنة ٢٠٠٤ اذ بلغت ١٣١,٧٢ وتبعاً لذلك تباينت نسبة المساهمة فكانت (٤٠.٩%) و (٥١%) و (٤٤.٥%) على التوالي لانها اذ وصلت الى (٥٢,٣%) سنة ٢٠٠٤ ، كما تباينت القيمة المضافة في سلطنة عمان فكانت (٦.٧٤٨) و (١٠.٧٨٧) و (١٠.٢١٢) مليون دولار ثم اصبحت (١٢,٥٣٥) مليون دولار ٢٠٠٤ وكما هو الحال بالنسبة للعراق والسعودية تباينت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت (٤٣.٢%) و (٥٤.٥%) و (٥١.٢%) على التوالي يلاحظ ان سنة ٢٠٠٠ شهدت انخفاض في القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

### جدول رقم (٦)

#### عدد الشركات الصناعية في السعودية للمدة (١٩٩٢ - ٢٠٠٠)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	السنة الصناعية	الدليل الصناعي
٣١٢٩	٣.٧٧	٢٩٩٦	٢٦٦٩	٢٥٧٩	٢٤٥٧	٢٣٣٦	٢٢١٣	٢.٧٠	التحويلية	٣
٥١٣	٥.٠٢	٤٩٨	٤٢٦	٤٠٤	٣٩١	٣٦٠	٣٤٦	٣٢٧	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	٣١

١٤٨	١٤٣	١٢٨	١٢١	١١٥	١٠٨	٩٤	٨١	٧٣	المنسوجات والملابس والصناعات الجلدية	٣٢
١٤٣	١٤٠	١٣٣	١٢٥	١٢١	١٠٩	١٠٤	١٠٠	٩٥	الخشب ومنتجاته بما فيها الأثاث	٣٣
١٨٥	١٨٥	١٧٣	١٧٤	١٧٠	١٦٣	١٦٠	١٤٨	١٤٥	الورق ومنتجاته الطباعة والنشر	٣٤
٦٦٧	٦٤٥	٦٣٩	٥١٥	٥٠١	٤٦٣	٤٣٠	٣٩٩	٣٥٧	الكيمياويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط	٣٥
٤٨٣	٤٩٠	٤٣٥	٤٩٣	٤٧٦	٤٦١	٤٦١	٤٣٩	٤٠٧	منتجات خدمات تحليلية غير معديّة عدا منتجات النفط والفحم	٣٦
٣٠	٢٨	٣٤	١٣	١٣	١٥	١٠	١٠	٨	صناعات معدنية اساسية	٣٧
٨٨٣	٨٦٩	٨٧٨	٧٣٧	٧١٧	٦٨٥	٦٥٩	٦٣٣	٦٠٣	المنتجات المعدنية والمكائن والمعدات	٣٨
٧٧	٧٦	٧٨	٦٥	٦٢	٥٩	٥٨	٥٧	٥٥	صناعات تحويلية اخرى	٣٩

المصدر: نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية - المنظمة العربية للصناعة والتعدين اللجنة الاقتصادية العربية  
اسيا، الامم المتحدة (ESCWA) ٢٠٠١

### جدول رقم (٧)

عدد الشركات الصناعية في سلطنة عمان للمدة (١٩٩٢ - ٢٠٠٠)

٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	السنة الصناعية	الدليل الصناعي
١٣٩١	١٥٢٠	١٤١٦	١٣٥٥	٣٩٨	١٣٥٥	١٤١٦	١٥٢٠	١٣٩١	التحويلية	٣
١٥٢	١٥٣	١٤٨	١٣٨	٧٩	١٥٥	١٤٨	١٤٤	١٣٢	المنتجات الغذائية والمشروبات	١٥
٣	-	٥	٣	٣	٣	٣	٣	٣	المنسوجات	١٧
٢١	٢١	٢٠	٢٠	٢٣	٢٥	٢٤	٢١	١٩	صنع الملابس	١٨
٥	-	٥	٥	٣	٣	١	١	١	ريع وتهئية الجلود	١٩
٦٧	٦٧	٦٥	٨٠	١٨	١٧٩	١٩٢	٢١٥	١٩٧	صنع الخشب والمنتجات الخشبية عدا الأثاث	٢٠
١١	١٠	١٠	٦	٧	١٠	٦	٤	٤	صنع الورق ومنتجاته	٢١
٣٦	٣٦	٣٤	٣٠	٢٣	٢٩	٣٠	٢٦	٢٤	الطباعة والنشر	٢٢

٢٣	صنع الفحم والمنتجات النفطية	٧	٨	٨	٩	٨	٨	٩	٩
٢٤	صنع المواد والمنتجات الكيماوية	٢١	٢٣	٢٢	٢٥	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
٢٥	صنع منتجات المطاط واللدائن	١٤	١٥	١٤	١٧	١٦	٢٣	٢٨	٢٩
٢٦	صنع منتجات المعادن	٥٣١	٥٨١	٥١٥	٤٦٨	١٠٠	٢٨٠	٢٦٢	٢٥٨
٢٧	صنع الغازات القاعدية	٣	٣	٤	٤	٤	٦	٥	٦
٢٨	صنع منتجات المعادن المشكلة عدا المكائن والمعدات	٣٢٣	٣٥٣	٣٣٧	٣٢٩	٥٠	١٢٥	١٣١	١٢٩

المصدر: نشرة الاحصاءات الصناعية للدول العربية - المنظمة العربية للصناعة والتعددين الجنا الاقتصادية

العربية اسيا، الامم المتحدة (ESCWA)، ٢٠٠١

جدول رقم (٨)

القيمة المضافة في القطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي

(مليون دولار)

الدولة	القيمة المضافة			المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي		
	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
				(%)	(%)	(%)
العراق	١٠.١٢٧	١١,٧٥٧	١٠.٧٢٥	١٢.٤	١٤	١٣.٢
السعودية	٥٦.٨٧١	٨٨.٣٠٤	٨٣.١٠٧	٤٠.٩	٥١.٠	٤٤.٥
عمان	٦.٧٤٨	١٠.٧٨٧	١٠.٢١٢	٤٣.٢	٥٤.٥	٥١.٢

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٢.

### ج- الموارد الزراعية

يبين الجدول رقم (٩) الناتج الزراعي ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث، وكما موضح ان اكثر مساهمة هي للقطاع الزراعي في العراق وهذا ناتج عن كون هذا البلد زراعي وفيه مساحة صالحة للزراعة تبلغ (٤٨) مليون دونم موزعة في المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية.

جدول رقم (٩)

القطاع الزراعي ونسبة المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي

(١٩٩٠، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١) مليون دولار

الدولة	القيمة الاضافية							المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)								
	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
العراق	١٤.٨٣٩	٢,٥٤٠	٢٦.٨٢٢	٢,١٣١	٢,٧٧٥	٢,٧٦٠	٢,٠٠٦	٣,١٩١	٢٠	٣٣,٩	٣٣	٣٢	٣٢	١٠,٣	١٠,١	٩,٥
السعودية	٦.٧١٣	٨,٤٢٦	٩.١٨٥	٩,٣٢٦	٩,٥٢٥	٩,٦٢٧	٩,٧٢١	٩,٩١٧	٦	٥,٩	٦	٥	٥	٥,١	٤,٥	٤,٠
عمان	٣٠٢	٣٨٣	٤١٤	٣٨٩	٤٠	٤١٢	٤٢٣	٤٢١	٣	٢,٨	٣	٢	٢	٢,٠	٢,٠	١,٧

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥.

وفيه نهران هما دجلة والفرات ولذلك فهو يتميز عن غيره من البلدان الأخرى ولا سيما السعودية وعمان اللذان لا توجد فيهما انهار إضافة الى أراضيها ولا سيما السعودية الواسعة هي ارض صحراوية ولكن السعودية استطاعت عن طريق حفر الآبار ان تعزز إنتاجها الزراعي للحبوب (القمح) ومع ذلك ما زالت نسبة المساهمة منخفضة فهي تراوحت بين ٥ و ٦ % كأعلى مستوى وفي عمان تراوحت بين ٢ و ٣ % في حين كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي العراقي في الناتج المحلي الإجمالي هي ٢٠% و ٣٣% و ٣٢% على التوالي ولكنها انخفضت للسنوات ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ وكانت بنسبة ٩,٤% لسنة ٢٠٠٤، من ذلك يتضح ضعف المساهمة لهذا القطاع في كل من السعودية وعمان، وتميزها في العراق رغم ان هذه المساهمة للقطاع الزراعي العراقي قياساً بإمكاناته الزراعية من حيث القوى العاملة في الريف والأرض الصالحة للزراعة والمياه مطلوب من هذا القطاع زيادة المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي بنسب تفوق النسب الحالية، رغم تأثره بظروف الحصار اذ انه يحتاج الى بعض المستلزمات التي لم يسمح باستيرادها وبحاجة الى اهتمام من الدوائر الزراعية في وزارة الزراعة بالتعاون مع وزارة الري .

### الاستنتاجات والتوصيات

#### أ- الاستنتاجات

##### ١- الاستنتاجات العامة

"أولاً :-" تشير الاتجاهات الحالية الى بروز ظاهرة الاهتمام بالتنمية المستدامة، وقد تم عقد مؤتمرات سميا بقمة الأرض ولم يحصل تحسن في مستويات هذه التنمية رغم مرور عشر سنوات على قمة الأرض الأولى.  
"ثانياً" :- عدم التزام الدول الصناعية المتقدمة بتعهداتها في مؤتمرات قمة الأرض والتهرب من الالتزام بتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة.

"ثالثاً :-" تدني مستوى دخل الفرد في الدول النامية بشكل كبير عن نظيره في الدول الصناعية المتقدمة.  
"رابعاً" :- تحتاج التنمية المستدامة الى مقومات تساعد على اتخاذ القرار بشأنها .

##### ٢- الاستنتاجات التطبيقية

"أولاً" :- أفرزت نتائج البحث وجود موارد نفطية كبيرة في الدول التي خضعت للدراسة.  
"ثانياً" :- انخفاض نصيب الفرد العراقي من العوائد النفطية، قياساً بنظيره السعودي والعماني وهذا ناتج عن الحصار الجائر.

"ثالثاً" :- ارتفاع حجم الاحتياطي النفطي في كل من السعودية والعراق وعمان قياساً بحجم سكانها.  
"رابعاً" :- انخفاض حصة الصناعات النفطية، في حين كانت معظم الشركات الصناعية متخصصة بإنتاج مواد غذائية واستهلاكية وصناعة المستلزمات الأخرى.

"خامساً" :- ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي في السعودية وعمان وانخفاضها في العراق، كما كانت نسبة المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي منخفضة بشكل كبير في العراق ويرجع ذلك الى الحصار الجائر.

"سادساً" :- انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في كل من السعودية وعمان وارتفاع هذه النسبة في العراق وذلك لان اغلب المستلزمات المطلوبة للزراعة في العراق متوفرة ولذلك كان للزراعة مساهمة جادة في الناتج المحلي الإجمالي كتعويض عن توقف الاستيراد خلال سنوات الحصار .

## ب- التوصيات

من خلال الاستنتاجات التي تم استعراضها في الفقرة السابقة، يوصي الباحث بالآتي :-

- ١- سحب الأرصدة المجمدة خارج حدود هذه الدول في البنوك الأجنبية واستثمارها في مشروعات صناعية تخدم الأجيال الحالية والأجيال القادمة.
- ٢- تخصيص جزء كبير من العوائد النفطية لتفعيل التنمية المستدامة وبناء قاعدة اقتصادية صناعية زراعية تكون ثمرة جاهزة للأجيال الحالية والأجيال القادمة التي تشاطر هذه الأجيال بالثروة النفطية .
- ٣- توجيه جزء من الثروة النفطية في مشاريع زراعية لا سيما في كل من السعودية التي فيها مساحات واسعة صالحة للزراعة واعتماد الآبار كمصدر للإرواء.
- ٤- دعم وإسناد القطاع الزراعي في العراق، بما يحتاج إليه من آلات ومكائن ومعدات زراعية وأسمدة كيميائية بأشراف مباشر من قبل الدوائر الزراعية .
- ٥- تنظيم استغلال المياه في العراق وبناء الخزانات واقامة السدود حسب المتطلبات وبما لا يسمح بتبديد الثروة المائية.
- ٦- التركيز على المحاصيل الزراعية ذات الإنتاج الجيد كماً ونوعاً وتفعيل دور مراكز البحث العلمي الزراعي.
- ٧- إعادة تشكيل مجلس البحث العلمي ورفده بالكوادر العلمية المؤهلة القادرة على العطاء العلمي والتركيز على وحدة البحث الزراعي.
- ٨- الاستثمار في مشاريع سياحية حيث توجد مراكز أثرية ودينية كما في السعودية والعراق، وجعل هذه المراكز محط إعجاب وتقدير السياح. حيث ان الطلب السياحي يخلق.
- ٩- تأسيس شركات زراعية عامة وتشغيل الفلاحين فيها مقابل رواتب وحوافز، والاستفادة من تجربة مزارع الدولة والتعاونيات الزراعية من حيث نقاط الإخفاق والفشل والنجاح وتشديد المراقبة على نشاط العاملين في هذه الشركات.
- ١٠- تشكيل هيئة للاعمار والاستثمار تتولى الانفاق على المشروعات الاقتصادية بمختلف انشطتها ترتبط بسلطة عليا وبأشراف ديوان الرقابة المالية وكشف حساباتها للجمهور عملاً بمبدأ الشفافية.

## مراجع البحث

- ١- عزيز، محمد (دكتور)، التنمية الاقتصادية في بلغاريا بعد الحرب العالمية الثانية، تأليف سياس روسينوف، بغداد، ١٩٧٤، ترجمة.
- ٢- تقرير مجلة الحكمة عن مؤتمر قمة الارض الثانية في جوهانسبورغ، قضايا العالم الثالث في قمة الأرض، عدد/١٥ - السنة الرابعة، ٢٠٠٢.
- ٣- دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، مجموعة من الباحثين، أعمال الندوة المنعقدة في بيت الحكمة، بغداد، شباط، ٢٠٠٠.
- ٤- نجم الدين، نجيب (دكتور)، البلدان النامية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٣.
- ٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠.
- ٦- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠١.

- ٧- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٢.
- ٨- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣ .
- ٩- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤ .
- ١٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٥ .
- ١١- نشرة الإحصاءات الصناعية للدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة (ESCWA)، ٢٠٠١.
- ١٢- دراسات الحسابات القومية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة عدد/٢١، نيويورك، ٢٠٠١.

حاكم محسن محمد

كلية الادارة والاقتصاد

جامعة كربلاء

[Hakim\\_1965@yahoo.com](mailto:Hakim_1965@yahoo.com)